

محرارية الفقر عبر النمو



اعداد الدكتور لويس حبيقة
خبير اقتصادي وأستاذ جامعي

أهدافا بحد ذاتهما. كل شيء يبدأ من الغذاء الجيد. إذ تثبت الدراسات أن الأطفال الذين لا يحصلون على غذاء صحي لا ينجحون في الدراسة وتكون صحتهم عموماً دون المستوى. ليس كل التعليم مفيد بنفس الدرجة للنمو. وذلك تبعاً لواقع الدولة والمجتمع. التعليم الابتدائي والثانوي مفيدان جداً خصوصاً للدول الواقعة في فترات تنمية بدائية أي عملياً الدول النامية وأكثرية الدول الناشئة. التعليم المهني والتقني مفيد جداً خصوصاً في الاقتصادات المتقدمة التي تحتاج إلى التقنيين والحرفيين الكفؤين. هنالك دول فقيرة تستثمر كثيراً في التعليم المهني والتقني ليس لحاجته له. وإنما لأعطاء المتخصصين فرص عمل ليس في الداخل وإنما في العالم المتطور عبر الهجرة.

التعليم في كل حال جيد جداً. لكن الأهم هو قدرة الشباب على الحصول عليه بتكلفة مقبولة. لا يتوافر الافتراض للعلم في كل الدول. وبالتالي يكون التعليم الجيد أحياناً مقفلاً أمام الطبقات غير الميسورة وهذا يضرب فرص التنمية المستقبلية. هنا تكمن أهمية وجود منح تعليمية كافية لتوفير الفرص خاصة للمجتهدين بحيث لا يذهبوا ضحايا القدرات المالية. أما في الصحة. هنالك عوائق أساسية أمام المجتمعات الفقيرة التي تعاني من أمراض منتشرة بسرعة وقوة بين شعوبها وليس هنالك قدرة للحكومات على المحاربة الفاعلة. تكمن المشكلة أيضاً في أن الاتفاق الدولي على الصحة يركز على حاجات الدول الغنية بل المواطن الغني أينما يكن ويهمل الفقراء الذين لا قدرة لهم على توفير الأرباح للشركات أو على توفير التمويل للبحوث الضرورية.

لا يمكن تحقيق نمو فاعل يضرب الفقر من دون سياسات صحية وتعليمية وغذائية متكاملة وجيدة. إهمال هذه الضرورات يدفع إلى الهجرة القسرية مما يسبب سوء الاستقبال في الدول التي لم تدعهم أصلاً. لا يمكن محاربة الفقر فقط عبر سياسات تنفذ من الأعلى أي الحكومات نحو الأسفل أي الشعوب. المطلوب تنفيذ سياسات في المستويات الشعبية السفلى والمتوسطة تستطيع النهوض بها إلى المستويات العليا بحيث تكفي نفسها وتساهم في نهضة بلادها وتخفف الرغبة في الهجرة. يقول الاقتصادي «سولو» أن ارتفاع الدخل الفردي لا يأتي فقط من توافر الادخار الداخلي وارتفاع عدد السكان. بل تحتاج الاقتصادات إلى التقدم التكنولوجي. لم يوضح «سولو» لماذا تختلف نسب نمو الناتج الفردي بين مجتمعات أخرى تتمتع بنفس درجات التقدم التكنولوجي. لم يتطرق «سولو» إلى قدرة المجتمعات على الاستيعاب والتي تؤثر حكماً على النتائج النهائية.

في الهند مثلاً وبين سنتي ١٩٥٠ و١٩٧٥، ارتفع الدخل الفردي سنوياً

بمعدل ١,٨٪ أي تضاعف مرتين خلال ٤٠ سنة. في فترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠، ارتفع الدخل الفردي الصيني بمعدل ٦٪ سنوياً أي تضاعف خلال ١٢ سنة فقط. هذه فروقات كبيرة في وقت واجه الاقتصادان نفس التحديات التكنولوجية واستوردا المتطور منها من الغرب لكن الاستيعاب كان مختلفاً. الفارق بين الصين والهند هو أن الأولى استقدمت التكنولوجيا وغيرتها بل أعادت تركيبها لمصلحة الواقع الداخلي مما جعلها ذات فائدة أكبر بكثير. الحقيقية هو أن الدول الفقيرة تحتاج عموماً إلى أفكار جديدة وليس إلى سلع كثيرة. إذ أن النجاح في الأولى يضمن الحصول على الثانية مع الوقت وبتكلفة أقل. لا يمكن لأي دولة أن تحافظ على مستوى نموها عبر نسخ الأفكار والسلع والخدمات الخارجية. بل يجب أن تصبح منتجة أو أقله مطورة لها. لن تنبع هذه الأفكار من تلقاء نفسها. بل يجب وضع حوافز قانونية ومالية تشجع المبدعين وحتى العاديين على التفكير والخلق والإبداع.

تحتاج الدول النامية والناشئة إلى تنشيط الإبداع في الآداب والعلوم أي الاعتماد أكثر فأكثر على المعرفة. الآداب تعطي نوعية بل نكهة جيدة للحياة. أما العلوم فتعطي القدرة المالية لتطوير العلوم والآداب في نفس الوقت. لا يمكن لمجتمع أن يكون متطوراً في أحدها فقط. بل انهما متكاملان بالرغم من الفوارق الكبيرة في الخصائص والنتائج. المعرفة وليس الغنى المادي هي أساس التطور في القرن الحالي. ومن لا يدرك ذلك سيتأخر مع الوقت. لا تطبق المعرفة فقط على الأشخاص وإنما على الشركات والمؤسسات بحيث تصبح المرونة في الحركة والتغيير والإنتاج والإدارة هي أساس النجاح والتقدم. فالوحدات المرنة تخفف حكماً

من الهدر وترفع إنتاجية عوامل الإنتاج. بحيث يمكن نقل الأشخاص بسهولة بين وظيفة وأخرى دون التأثير سلباً على الإنتاجية بل العكس صحيح أحياناً. فبينما حلت ماكينات الإنتاج مكان العامل في فترة الثورة الصناعية، أصبح العكس صحيحاً اليوم إذ أن الاقتصادات الحديثة تعتمد على المعرفة أولاً التي هي أساس التقدم والتطور كما البجوحة.

في العقود القليلة المقبلة سينزح حوالي ٣ مليارات شخص إلى المدن للاستفادة من وسائل الراحة المتوافرة داخلها. المهم أن لا ينتقلوا إلى أحزمة البؤس. بل أن تجد الدول وتبعا للاقتصادي «رومر» مناطق نموذجية تسمح لهم بالعمل والتواصل والعيش الكريم. حازت جزيرة «موريشيوس» على استقلالها سنة ١٩٦٨ وكانت فقيرة. لكنها خلقت مناطق نموذجية مناسبة للاستثمارات ونجحت. تحتاج الدول كما كان الحال في «موريشيوس» إلى قيادات ملتزمة بشعوبها وتطورها. فتستقطب الاستثمارات إليها بحيث تستوعب الأعداد الكبيرة الآتية إلى المدن أو تشجع بعضها على البقاء في الريف.

تطوير الزراعة والصناعة للنمو والتنمية ضروري لكنه يتطلب الكثير من الجهد والموارد. هنالك امكانية لتطوير السياحة في الدول النامية والناشئة التي تتمتع بجمال طبيعي فريد وغير معروف عالمياً حتى اليوم. لماذا لا تقوم هذه الدول بجذب السياح؟ السياحة لمحاربة الفقر تنجح وهنالك دول تركز عليها اليوم. فالسياحة تسمح باستيعاب يد عاملة محلية وتحسن أوضاع الشركات المتخصصة من مطاعم ومقاهي وفنادق وغيرها. مصادر النمو متوافرة للجميع.

